الأمم المتحدة

A/68/664–S/2013/742

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 December 2013

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ١١٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أنقل إلى عنايتكم الآتي:

في تكرار للمجازر والجرائم التي ترتكبها العصابات الإرهابية المسلحة في العديد من المدن والقرى والتي تستهدف المواطنين السوريين الآمنين، ارتكبت العصابات الإرهابية التابعة لـ ''جبهة النصرة'' وحلفائها في ''لواء الإسلام'' مجزرة جديدة يوم الأربعاء الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر الجاري في مدينة عدرا العمالية بريف دمشق، وهي منطقة آمنة مأهولة بالسكان المحليين وبالمهجرين من مختلف المناطق المجاورة، حيث أفادت المعلومات المتوفرة وإفادات تم الحصول عليها من السكان داخل المدينة أن عصابات ''جبهة النصرة'' التابعة لتنظيم ''القاعدة'' وحلفائها فيما يسمى ''بالجبهة الإسلامية'' قاموا بارتكاب مجزرة وحشية بحق السكان المدنيين هناك راح ضحيتها أكثر من مائة شهيد، تم تصفية أكثر من نصفهم ذبحا بالسكاكين. ووفقا للمعلومات المتوفرة فإن المجزرة حصلت في منطقة تدعى ''سوق يوم السبت''، وتم إحداث حفرة كبيرة بواسطة معدات هندسية بالقرب من النادي الرياضي من أجل وضع الجثث فيها، حيث عُرف من الضحايا الذين تمت تصفيتهم: طارق الفروعي (عامل)، إيفان الفروي (موظف)، ماهر الفروي (أعمال حرة)، حسن مخلوف (أعمال حرة)، جورج مخول (طبيب)، جهاد مخلوف (ضابط)، عمار مصطفى (أعمال حرة)،

241213 201213 13-62699 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

محي الدين بعريني (أعمال حرة)، عائلة مالك اسكندر صالح (عائلة بجميع أفرادها)، بالإضافة إلى مناوب المستوصف الطبي ورئيس البلدية.

وأفادت المعلومات أيضا بأن الإرهابيين قاموا بإحراق منازل الموظفين الحكوميين في البلدة وبإعدام بعضهم والتمثيل بجثثهم، إضافة إلى احتجاز آخرين في مخبز المدينة بعد تفخيخه وسرقة عشرات الأطنان من الدقيق والقمح المخصص للأهالي منه، فضلا عن قيام المجموعات الإرهابية المسلحة باختطاف عدد كبير من السكان المدنيين واقتيادهم بأربع حافلات إلى جهة غير معروفة. واحتجزوا السكان في أقبية المنازل كدروع بشرية.

إن هذه المجزرة، وهي استمرار لسلسلة من المجازر الإجرامية التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية المسلحة المتمثلة في ''جبهة النصرة'' التابعة لتنظيم ''القاعدة'' وحلفائها فيما يسمى ''بالجبهة الإسلامية'' و ''لواء الإسلام'' بدعم من دول معروفة منذ بدايات الأزمة، تأتي في ظل العديد من المؤشرات والمعطيات التي سبق للجمهورية العربية السورية التنبيه إليها وإلى مخاطرها في العديد من الرسائل التي وجهتها إلى الأمم المتحدة، وفي مقدمة هذه المؤشرات استمرار حملات التجييش ضد سوريا من خلال وسائل الإعلام الممولة من السعودية وقطر، وعبر الفتاوى الوهابية التكفيرية التي تحرض على الفتنة والقتل في سوريا، إضافة إلى دعوات أيمن الظواهري إلى تنظيمات القاعدة للتوجه إلى سوريا للنيل من استقرارها ولاستنزاف الدم السوري عن طريق أعمال إرهابية انتحارية يقوم بها إرهابيون من أكثر من ٨٠ دولة في العالم بعد شحنهم وغسل عقولهم بفتاوى وهابية متطرفة تدفعهم للقيام بهذه الأعمال الإرهابية والتفجيرات الانتحارية. وتؤكد سوريا أن الجانب الأخطر من التحريض على الإرهاب الذي يمارسه نظام المملكة السعودية خلافا للقرارات الدولية ذات الصلة، هو تباهي المسؤولين السعوديين في تصريحات علنية تتصف بالصفاقة والوقاحة بتقديمهم الدعم بالمال والسلاح لعناصر القاعدة وحلفائها وتدريبهم في بلدان مجاورة لسوريا وإرسالهم عبر الحدود لتنفيذ أعمالهم الإرهابية داخل سوريا ولمحاولة إثارة النعرات الطائفية والمذهبية فيها.

إن الجمهورية العربية السورية التي قامت خلال الأسبوع الأخير بوضع الكثير من المعطيات التي تؤكد تورط النظام السعودي في دعم الإرهاب في سوريا بالمال والسلاح، وكذلك تورط النظام الحاكم في تركيا بدعم الإرهاب من خلال إيواء وتدريب وتسهيل عبور الإرهابيين القادمين من الكثير من دول العالم إلى الداخل السوري لتنفيذ جرائمهم، تتطلع إلى اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه تنفيذ قراراته الملزمة التي تحظر الإرهاب وتحظر تقديم أي شكل من أشكال الدعم له، بما في ذلك الإيواء والتمويل والتحريض.

وفي الوقت الذي تسجل فيه سوريا تأكيدها على خطورة ظاهرة الإرهاب ووجوب تضافر الجهود الدولية لمكافحته بغض النظر عن مكان أو زمان حدوثه، فإنها تسجل استغرابها من الازدواجية الفاضحة التي تمارسها دول تُحتم مسؤولياتها عليها كدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الامتناع عن دعم الإرهاب في سوريا والقيام بدور أكثر فاعلية في مكافحة وضمان مساءلة الجماعات الإرهابية المسلحة ومن يدعمها من دول وكيانات عن جرائمها ضد المواطنين السوريين، وعن انتهاكاتها الفظة والعلنية لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وانتهاكها للإجماع الدولي الذي تم التوصل إليه من خلال العديد من الاتفاقيات التي تحظر ممارسة الإرهاب ودعمه وتمويله أو التحريض عليه.

وأرجو ممتنا تعيم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم